

بارومتر الأعمال

يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢

العدد ٦٤



تقييم الأداء للفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢
والتوقعات للفترة أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٢
من وجهة نظر مجتمع الأعمال



بارومتر الأعمال

يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢

العدد ٦٤

المحتويات

- ٢..... ملخص تنفيذي
- ٣..... نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية
- ٤..... التقرير التفصيلي
- ٤..... المنهجية
- ٦..... نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١١..... مؤشر بارومتر الأعمال
- ١١ أولًا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي
- ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين
- ١٥..... مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة
- ٢١..... ثالثًا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- ٢٥..... ملحق الجداول



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢) وتوقعاته للربع (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أبريل - يونيو ٢٠٢٢) والربع المناظر (يوليو - سبتمبر ٢٠٢١). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي مزيدا من التباطؤ والانكماش وعدم اليقين نتيجة الجائحة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، حيث خفض صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ توقعاته للنمو من ٦% خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣,٢%، ٢,٧% خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من الجائحة.

محليا، استمرار الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفط في مصر على مدار العامين الماضيين، فمازلت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من ٥٠ نقطة (المستوى المحايد) حيث سجل المؤشر ٤٧,٧ في أكتوبر. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب محلية تتمثل في استمرار القيود المفروضة على الواردات نتيجة لقرارات البنك المركزي الصادرة في مارس الماضي وصعوبة توافر العملة الصعبة واضطرابات سلاسل الإنتاج محليا، علاوة على الأسباب العالمية التي ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي وبداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتي يعاني منها الجميع.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال للربع الرابع على التوالي؛ حيث سجل انخفاضا بمقدار ٥ نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربع المناظر. ويعكس ذلك نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة تهدد بتوقف النشاط الاقتصادي. وتعدد الأسباب وراء ذلك فمن أهمها صعوبة الاستيراد وبطء إجراءات الاعتمادات المستندية بسبب ضعف قدرة البنوك على تدبير العملة الصعبة، بالإضافة إلى تدهور قيمة الجنيه وارتفاع تكلفة الاستيراد مع تحرير سعر الصرف، والارتفاع المتواصل في أسعار الخامات والطاقة والشحن عالميا، وقد فاقم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية من حدة المشكلة حيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للخامات والطاقة والشحن، واضطراب سلاسل الامدادات وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

على مستوى القطاعات الاقتصادية: أهم ما يلاحظ أن قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات والنقل شهدت تدهورا في الأداء، وسجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد. وجاء أكبر تراجع بين القطاعات من قطاع النقل والذي هبط مؤشره بنحو ١١ نقطة عن المستوى المحايد. يليه قطاع الصناعات التحويلية الذي تراجع بنحو ٦ نقاط وهو أداء أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر نتيجة للأسباب المحلية والعالمية سالف الذكر، ثم التشييد والبناء والذي تراجع بخمس نقاط. وأخيرا، سجل قطاع الاتصالات أقل تراجعا بين القطاعات؛ حيث انخفض مؤشره عن المستوى المحايد بنقطة واحدة. وفي نفس الوقت تحسن أداء قطاعي السياحة والخدمات المالية لأسباب سيتم تناولها بالتفصيل في الجزء التحليلي.

التوقعات: جاءت توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (أكتوبر -ديسمبر ٢٠٢٢) غير متفائلة، وأقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من الربع المناظر بنقطتين، وبنفس وتيرة الربع السابق، مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها محليا، واضطرابات سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن، وعدم توافر المواد الخام، وارتفاع أسعار العملة الأجنبية، ومن ثم استمرار الانكماش في النشاط الاقتصادي.

إجماع الشركات بكافة أحجامها ومختلف قطاعاتها على أن ارتفاع التضخم وتغير سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج يمثلون أكبر معوقات تواجها للربع الثاني على التوالي؛ حيث تصدر التضخم قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة بشكل غير مسبوق محليا وعالميا مقارنة بالربع السابق ويعكس ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المستلزمات خاصة المستوردة.

أهم الأولويات الأخرى لتحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة: قفز الحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة، واستمر تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ودور الدولة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وتسهيل الإجراءات الحكومية من أهم الأولويات أيضا.

^١ تم إجراء المسح خلال الفترة من ٥ سبتمبر حتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢.

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية



المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هنشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء على - محررة/ مترجمة أولى
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
أماني مدحت - مساعد تنفيذي
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
صبيح حسين - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
سلمى بهاء - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
مهند مهدي - باحث اقتصادي
ماريان عادل - باحث اقتصادي
حبيبة محسن - باحث اقتصادي
الحسين عصام - باحث اقتصادي
أحمد فتحي - مساعد بحوث
حسام خاطر - مساعد بحوث
محمد خاطر - مساعد بحوث

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الاعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ ١٩٩٨. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

١. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



٣. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



٢. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

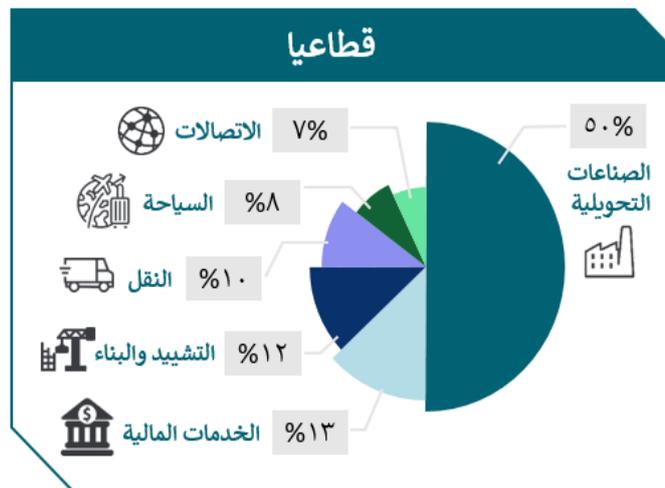
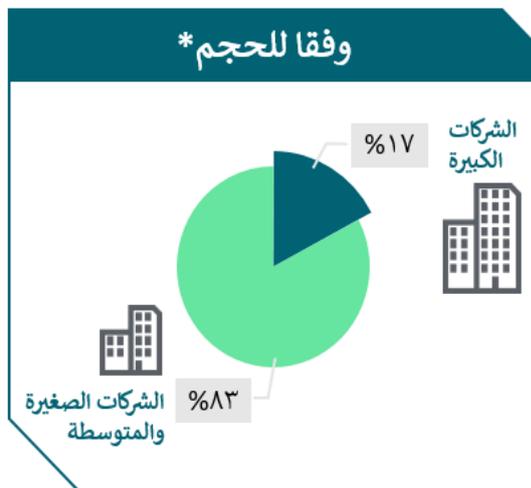


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام ٢٠٢٠ من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام ٢٠٢١ ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام ٢٠٢٢، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢) وتوقعاتها للربع (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٢).

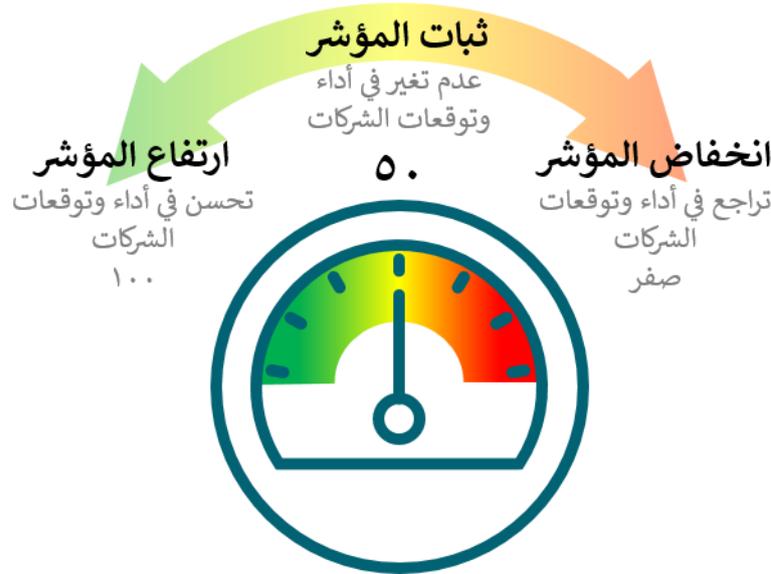
يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



* وفقا لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (٥٠ نقطة).



حيث I هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١٠٠ نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى ٤ (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى ٤ (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و ١ ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة ١٠٠ أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

مزيد من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوقعات بتضاعف مستويات التضخم واستمرار التشديد النقدي وعدم اليقين

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي مزيداً من التباطؤ والانكماش وعدم اليقين نتيجة الجائحة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وقد خفض صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٢٢ توقعاته للنمو من ٦% خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣,٢%، ٢,٧% خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام ٢٠٠١ باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من الجائحة.

تراجع الأداء الاقتصادي على مستوى أكبر ثلاثة اقتصادات؛ ففي الولايات المتحدة، أدى تشديد السياسة النقدية وتراجع القوة الشرائية للأسر إلى خفض النمو بمقدار ١,٤% ليبلغ ٢,٣% لعام ٢٠٢٢ و١% في العام التالي. وفي الصين، أدى تبني الدولة مزيداً من إجراءات الإغلاق العام، وعمق الأزمة العقارية إلى خفض توقعات النمو بنحو ١,١% ليبلغ ٣,٣% هذا العام، وهو أبطأ معدل منذ أكثر من أربعة عقود. وما زالت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة اليورو مستمرة؛ حيث تعاني من أزمة شديدة في الطاقة أدت لارتفاع حاد في تكلفة المعيشة وتعثر النشاط الاقتصادي وتراجع النمو ليسجل ٢,٦% هذا العام و١,٢% في ٢٠٢٣ (IMF 2022)!

توقعات بتضاعف معدل التضخم العالمي ليبلغ ٨,٨% عام ٢٠٢٢ مقابل ٤,٧% عام ٢٠٢١، ويتوقع أن يصل إلى ذروته في أواخر عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو ٧,٢% في الاقتصادات المتقدمة، و٩,٨% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – بزيادة قدرها ٠,٦ و٠,٣ نقطة مئوية عن تقديرات يوليو الماضي، وهو ما يعكس استمرار اختلالات العرض والطلب، وتداعيات الحرب الروسية، وتطبيق استراتيجية "صفر كوفيد" في الصين، والسياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى، واضطراب سلاسل الإمداد وانتقال التداعيات للتأثير السلبي على تكاليف المعيشة وتراجع القوى الشرائية في الاقتصادات المتقدمة والنامية بشكل أعمق.

وفي مواجهة ارتفاع مستويات التضخم، اتسع نطاق تشديد السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم، مما نتج عنه تكاليف اقتصادية ضخمة، وضغوط على الاحتياطيات الدولية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وتراجع قيمة العملات مقابل الدولار، ومزيد من خسائر الميزانيات العمومية. وتأتي هذه التحديات في وقت لا تزال فيه المراكز المالية للحكومات في العديد من الدول مستنزفة بالفعل؛ حيث أصبح ٦٠% من الدول منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة بالفعل أو في طريقها لذلك (IMF 2022)!

وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتوترات الجيوسياسية، والضغوط التضخمية والمزيج من أزمات الغذاء والطاقة والتمويل إلى تراجع الإنتاج الصناعي العالمي في بداية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ لينخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٤٩ في أكتوبر ٢٠٢٢، ويعد هذا تراجعاً بنحو ١٥% من قيمته في مارس ٢٠٢٢، وهو أدنى مستوى له منذ يونيو ٢٠٢٠ (HIS Markit 2022)!

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، استمر الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين، فمازالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من ٥٠ نقطة (المستوى المحايد)؛ حيث سجل المؤشر ٤٧,٧ في أكتوبر. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب محلية تتمثل في استمرار القيود المفروضة على الواردات نتيجة لقرارات البنك المركزي الصادرة في مارس الماضي وصعوبة توافر العملة الصعبة واضطرابات سلاسل الإنتاج محلياً، بالإضافة

International Monetary Fund (IMF). 2022 . World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain. July, IMF.^٢
نفس المرجع.

IHS Markit. 2022. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, September, IHS Markit.^٤

إلى الأسباب العالمية التي ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي وبتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتي يعاني منها الجميع (S&P Global 2022)°

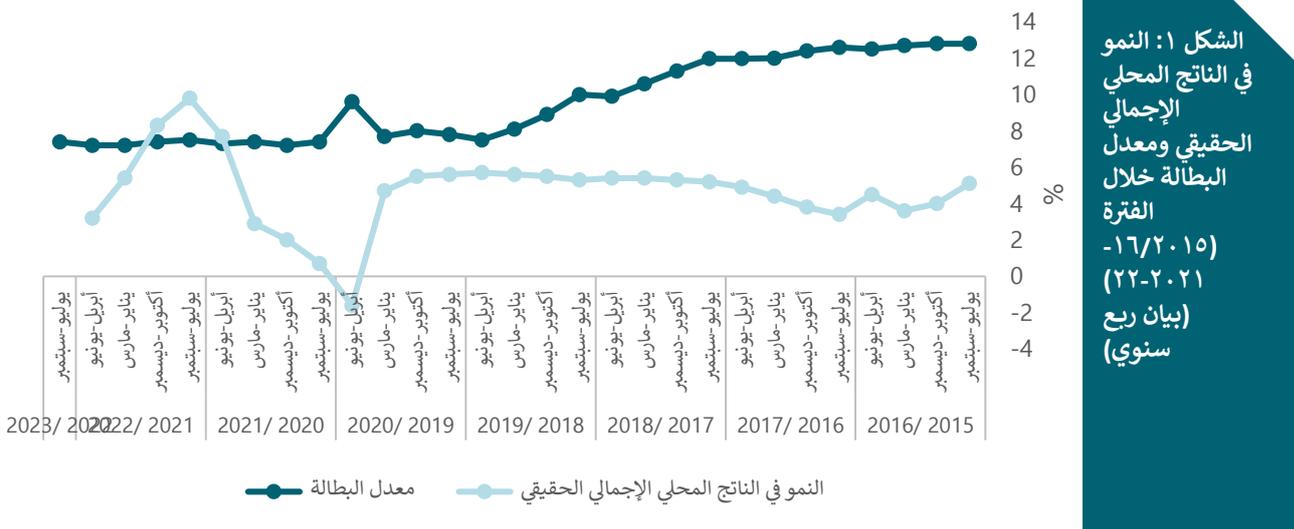
وقد تدارك البنك المركزي الأمر، وأعلن في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ عن قيامه بإلغاء تدريجي للتعليمات الخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها في ديسمبر من نفس العام.

وقد أرست وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في نوفمبر ٢٠٢٢، تصنيفها للاقتصاد المصري عند مستوى B+ لكن غيرت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية؛ حيث تعكس النظرة السلبية المخاطر الجانبية المتزايدة حول قدرة مصر على امتصاص الصدمات الخارجية، وصداد الالتزامات الخارجية في ظل السياسات المالية المتشددة وارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة الحادة في التضخم.

ومن جانبه، خفض البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية في أكتوبر ٢٠٢٢ توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي الجاري إلى ٤,٨٪ مقارنة بمعدل ٥,٥٪ في توقعاته الصادرة في يونيو من نفس العام وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وزيادة تكاليف المدخلات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ويحد من التراجع استمرار تدفقات السياحة وقطاع استخراج الغاز والتحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي واستمرار الإصلاحات النقدية. (البنك الدولي، ٢٠٢٢)¶

ويعرض الجزء التالي آخر التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقا لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

- وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سجل معدل النمو خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣,٣٪ مما يمثل ترجعا بنسبة ٣٩٪ عن مثيله خلال الربع الثالث. إلا أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ انعكس في ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي لنحو ٦,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ أي ضعف المعدل المقدر للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وسجل معدل البطالة نحو ٧,٢٪ خلال الربع الأخير من نفس العام المالي (الشكل ١).



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

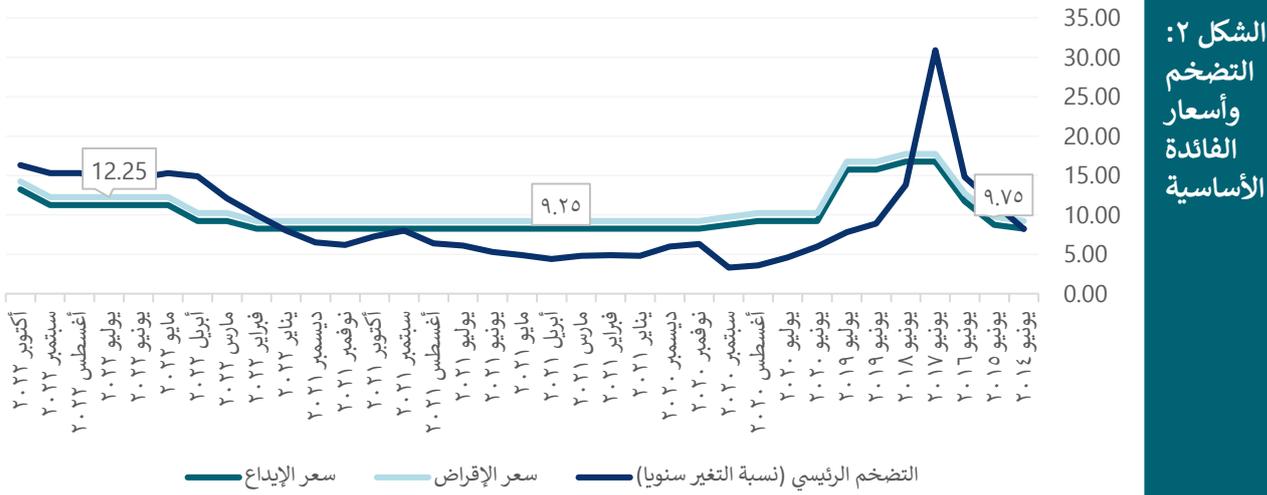
S&P Global. 2022. Purchasing Managers Index (PMI) °
Trading Economics ¶

البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٢٢. ¶

• على جانب المالية العامة، تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٦,٧% مقارنة بـ ٦,٨% خلال العام المالي السابق وارتفعت الإيرادات بنحو ٢٣% مقابل ارتفاع المصروفات بنحو ١٦,٤%^٨.

• وعلى الجانب النقدي، استمر معدل التضخم السنوي في الارتفاع منذ يناير ٢٠٢٢ ووصل لنحو ١٦,٣% خلال أكتوبر ٢٠٢٢ مقابل ٧,٣% خلال أكتوبر ٢٠٢١ ويعد تبني سعر صرف مرن للجنيه أحد أسباب الموجة التضخمية الأخيرة، بالإضافة إلى الارتفاع الموسمي لأسعار التعليم العام والخاص، ومستلزمات التعليم فضلا عن زيادة أسعار السلع بوجه عام، وارتفاع أسعار السلع الغذائية من خضروات ومنتجات ألبان والبيض وحبوب وخبز، وارتفاع أسعار الملابس الجاهزة، الشكل (٢) (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

• وفي مواجهة الموجة التضخمية والتشديد النقدي، يلجأ البنك المركزي المصري مثل البنوك المركزية في العالم لرفع أسعار العائد الأساسية، وهو ما تم بالفعل في ١٩ مايو ٢٠٢٢ بواقع ٢٠٠ نقطة أساس، ثم في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ بواقع ٢٠٠ نقطة أخرى، وبذلك تصل أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي، وسعر الائتمان والخصم إلى ١٣,٢٥% و ١٤,٢٥% و ١٣,٧٥%، و ١٣,٧٥% على الترتيب (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢):^٩



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢؛ والجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

• على صعيد المعاملات الخارجية، سجل ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ عجزا كليا بلغ ١٠,٥ مليار دولار مقارنة بفائض كلي بلغ نحو ١,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٠. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:^{١١}

(١) حساب المعاملات الجارية: ارتفع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ١٠,٢% عن قيمته خلال العام المالي السابق ليسجل ١٦,٦ مليار دولار في ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ وترجع الزيادة في العجز إلى:

^٨ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري عن شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

^٩ الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ٢٠٢٢، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أكتوبر ٢٠٢٢، إصدار نوفمبر.

^{١٠} البنك المركزي المصري، بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢.

^{١١} البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.



- ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ١٣,٧ % ليسجل ٤٧,٨ مليار دولار؛ وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية بنحو ١٨,٧% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل ٧٣,٨ مليار دولار بينما لم تتجاوز الصادرات غير البترولية ٢٥,٩ مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٢٧,١ % إلى نحو ١٥,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وقد حد من زيادة عجز الحساب الجاري:

- ارتفاع فائض الميزان التجاري البترولي بنحو ٤,٤ مليار دولار (مقابل عجز طفيف سجل ٦,٧ مليون دولار في العام المالي السابق) بسبب تصاعد الصادرات البترولية بنحو ٩,٤ مليار دولار في ظل ارتفاع قيمة صادرات الغاز الطبيعي نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة الكمية المصدرة إلى الأسواق الجديدة في أوروبا ومنها تركيا وإيطاليا وفرنسا واسبانيا وكرواتيا واليونان.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بنحو ٥,٩ مليار دولار لتسجل ١٠,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- تصاعد حصيلة المرور في قناة السويس بمعدل ١٨,٤% لتسجل نحو ٧ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٩ مليار دولار العام السابق) مما ساهم في ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ٢٩,٣% لتسجل ٩,٧ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٥ مليار دولار في العام السابق).
- ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١,٦% لتسجل نحو ٣١,٩ مليار دولار.
- زيادة الصادرات السلعية (البترولية وغير البترولية) والتي ارتفعت بمعدل ٥٣,١%.

(٢) الحساب الرأسمالي والمالي: تراجع فائض الحساب الرأسمالي والمالي بنحو ٤٩,٥ % ليسجل ١١,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مقابل ٢٣,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٠ وذلك كمحصلة للتطورات التالية:

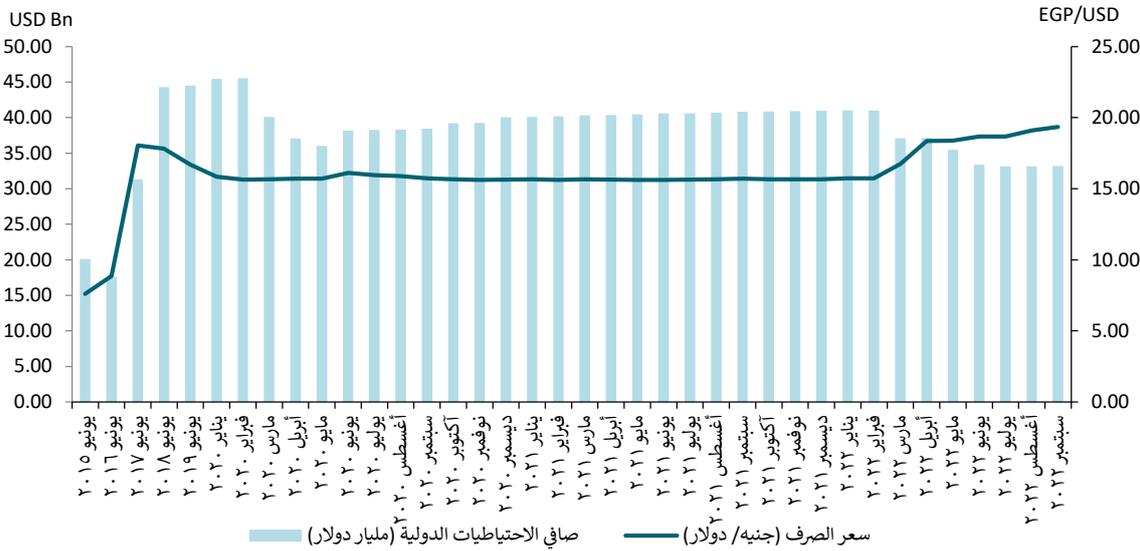
- تحولت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية من صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢١ مليار دولار تركزت خلال يناير-مارس ٢٠٢٢ إثر اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا والسياسات النقدية الانكماشية الأمريكية وما نتج عنها من خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومنها مصر.
- ارتفاع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ٧١,٤% ليسجل ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١؛ حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعا بمقدار ٥,٢ مليار دولار لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار نتيجة تدفقات من الخارج لتأسيس شركات جديدة أو الاستحواذ على بعض أصول الشركات المحلية، وسجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار.
- انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٣٨٥,٨ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢. وجاء التراجع نتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ١٥٤,٦ مليار جنيه، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٢٣١,٢ مليار جنيه.

- بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو ١٥٥,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٢٢ بمعدل زيادة ١٢,٩%. عن قيمته في يونيو ٢٠٢١ وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٢٢,٢ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٢,٣

مليار دولار. وبلغت أعباء خدمة الدين نحو ٢٦ مليار دولار أمريكي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ منها ٢١,٧ مليار أقساط و٤,٦ مليار فوائد (البنك المركزي المصري)^{١٢}

- انخفض صافي احتياطي النقد الأجنبي بالبنك المركزي بنحو ٧,٢ مليار دولار إلى ٣٣,٣ مليار دولار بنهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٤٠,٥ مليار دولار في نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. وأرجع البنك المركزي هذا التراجع إلى تداعيات الحرب والسياسات المالية المتشددة المتبعة عالميا مع زيادة التزامات وتراجع أصول البنوك المصرية بالعملة الأجنبية (البنك المركزي المصري)^{١٣}

- ساهم انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في استمرار تراجع سعر الصرف منذ مارس ٢٠٢٢ حتى سجل ١٩,٣٤ جنيها للدولار في سبتمبر ٢٠٢٢، وذلك بعد استقراره حول ١٥,٦ جنيها/دولار منذ أكتوبر ٢٠٢٠. ومع قرار لجنة السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة وتبني سعر صرف مرن في أكتوبر ٢٠٢٢ فقد الجنيه المصري نحو ٢٠% من قيمته أمام الدولار حيث وصل متوسط سعر الدولار إلى 23 جنيها في أكتوبر ٢٠٢٢ (الشكل ٣).



الشكل ٣:
صافي
الاحتياطيات
الدولية وسعر
الصرف

المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

^{١٢} البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر ٢٠٢٢.
^{١٣} نفس المرجع.

مؤشر بارومتر الأعمال

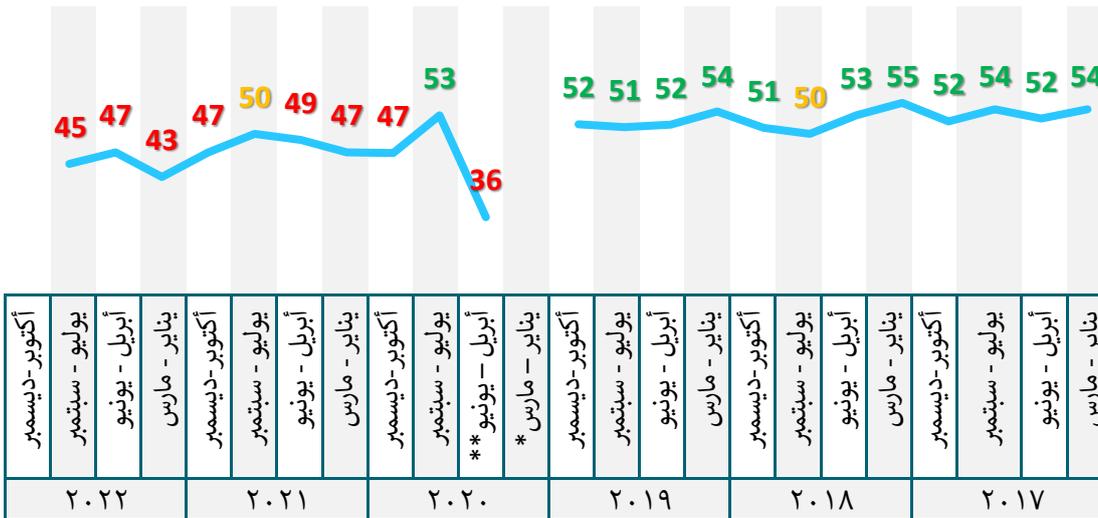
أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع توقعات غير متفائلة بتجاه الأداء خلال الربع القادم، وتباين في مؤشر أداء الأعمال وفقا لأحجام الشركات وللقطاعات الاقتصادية

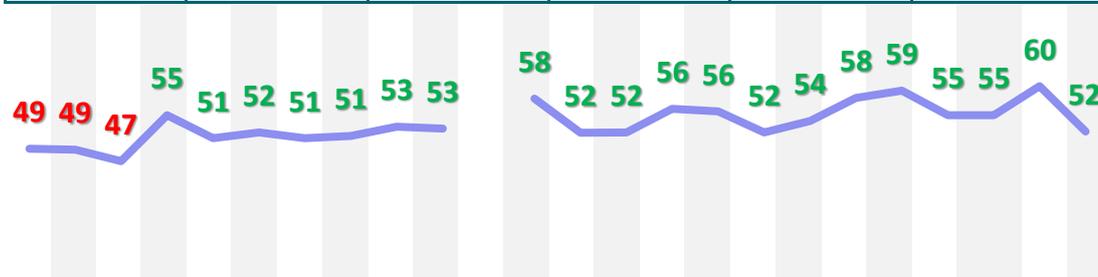
1-1 تطور المؤشر الإجمالي

شهدت الفترة محل الدراسة (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال للربع الرابع على التوالي؛ حيث سجل انخفاضا بمقدار ٥ نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربع المناظر. ويعكس ذلك نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة تهدد بتوقف النشاط الاقتصادي. وتتعدد الأسباب وراء ذلك ومن أهمها صعوبة الاستيراد وبطء إجراءات الاعتمادات المستندية بسبب ضعف قدرة البنوك على تدبير العملة علاوة على تدهور قيمة الجنيه وارتفاع تكلفة الاستيراد مع تحرير سعر الصرف. يضاف إلى ذلك الارتفاع المتواصل في أسعار الخامات والطاقة والشحن عالميا، وقد فاقم استمرار الحرب الروسية الأوكرانية من حدة المشكلة؛ حيث تسببت في ارتفاع الأسعار العالمية للخامات والطاقة والشحن فضلا عما تسببه من اضطراب سلاسل الامدادات وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، (الشكل ١-١).

وجاءت توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٢) غير متفائلة، وأقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من الربع المناظر بنقطتين، وبنفس وتيرة الربع السابق، مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها محليا، واضطرابات سلاسل التوريد، وارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن، وعدم توافر المواد الخام، وارتفاع أسعار العملات الأجنبية، ومن ثم استمرار الانكماش في النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم (الشكل ٢-١).



الشكل ١-١: تقييم الأداء



الشكل ٢-١: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

٢-١ المؤشر وفقا لأحجام الشركات

استمرار التراجع في أداء كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة وعدم التفاؤل بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم

تراجع مؤشر أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة عن المستوى المحايد بـ ٤ نقاط وهي نفس قيم المؤشر خلال الربعين السابق والمناظر. كما تراجع مؤشر أداء الشركات الكبيرة للربع محل الدراسة مسجلا قيمة أدنى من المستوى المحايد بـ ٦ نقاط، وبوتيرة أكثر حدة من الربعين السابق والمناظر، ما يعكس الصعوبات التي تواجهها الشركات محليا وعالميا (الشكل ٣-١).

وبالنسبة للتوقعات، سجلت الشركات الكبيرة قيما عند المستوى المحايد وهي توقعات أفضل منها في الربع السابق ولكنها أقل من الربع المناظر. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقد سجل مؤشر التوقعات انخفاضا بمقدار نقطتين عن المستوى المحايد وهي توقعات أقل من الربع السابق وبنفس وتيرة الربع المناظر.

ويعكس عدم التفاؤل توقعات باستمرار الصعوبات التي تواجه مجتمع الأعمال محليا وعالميا وارتفاع مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بتحسن أوضاع الاقتصاد العالمي مع استمرار الحرب في أوكرانيا وإيجاد حلول جذرية للتحديات المحلية (الشكل ٤-١).



المصدر: نتائج الاستبيان.

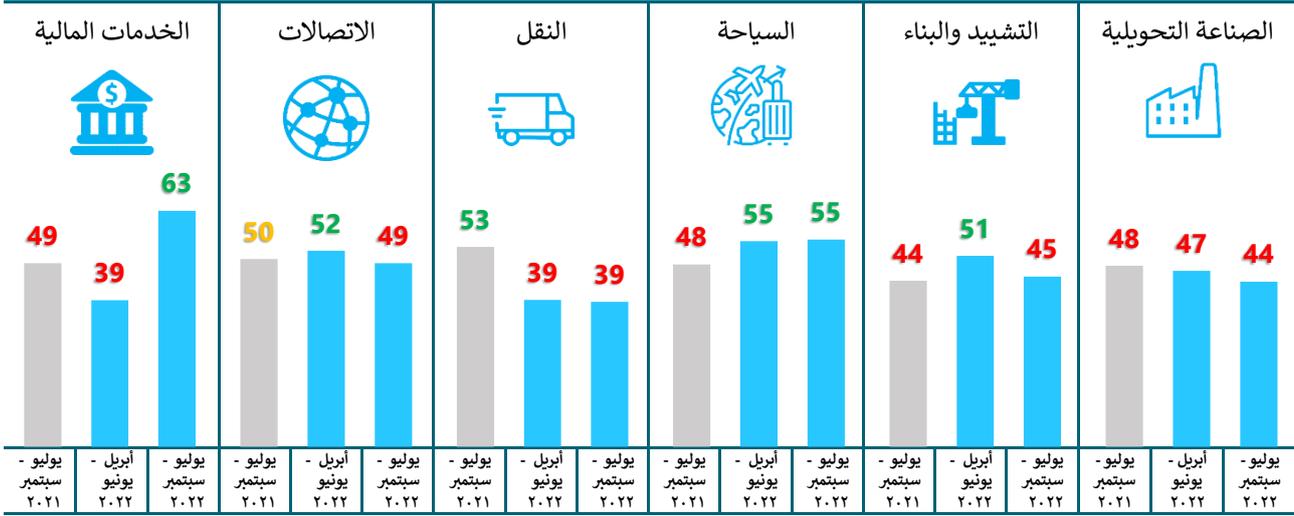
٣-١ المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين واضح في مؤشر أداء الأعمال على مستوى القطاعات، استمرار تدهور أداء الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات خلال الربع محل الدراسة مع تحسن قطاعي السياحة والخدمات المالية.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر: (الشكل ٥-١).

- سجل قطاع الصناعات التحويلية قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد بـ ٦ نقاط. وهو أداء أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر. ويرجع التدهور في الأداء إلى عدة أسباب، من أهمها صعوبات الاستيراد نتيجة قرارات البنك المركزي بجانب عدم توافر العملة الصعبة في الجهاز المصرفي مما أدى إلى نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، واضطراب الإنتاج وتراجع التصدير علاوة على ضعف الطلب محليا نتيجة ضعف القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم، ومزيد من تباطؤ الاقتصاد العالمي ومعدلات الطلب.
- سجل قطاع التشييد والبناء انخفاض ٥ نقاط عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، ويعتبر هذا الأداء أقل من الربع السابق، ويرجع التدهور في الأداء نتيجة ضعف السيولة في السوق وارتفاع أسعار المواد الخام وتراجع الطلب، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات الترخيص، فضلا عن الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية عليه.

الشكل ٥-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء

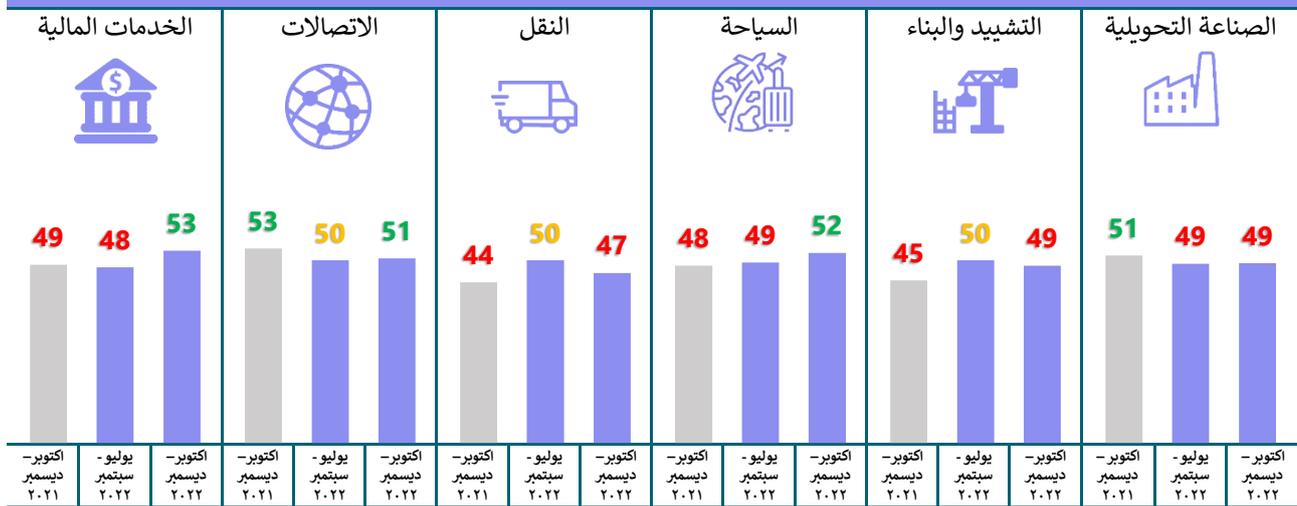


المصدر: نتائج الاستبيان.

- سجل قطاع الاتصالات أداء أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أقل من الربعين السابق والمناظر، ويعزى السبب في ذلك إلى مشكلات الاستيراد التي أدت لندرة المواد الخام ومستلزمات شركات القطاع علاوة على مشاكل ضعف السيولة لدى الشركات.
 - سجل قطاع السياحة تحسنا في الأداء؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بمقدار ٥ نقاط، وهو نفس أداء الربع السابق ويعد تحسنا عن الأداء في الربع المناظر. ويرجع تحسن الأداء إلى الإقبال على السياحة الدينية بعد إغلاق دام عامين، وانتعاش حركة السياحة الداخلية والخارجية.
 - حقق قطاع الخدمات المالية أفضل أداء على مستوى كافة القطاعات خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل مؤشر الأداء ارتفاعا عن المستوى المحايد بـ ١٣ نقطة وهو أداء أفضل كثيرا من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا التحسن الكبير لانتعاش البورصة المصرية، وعودة المستثمرين نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الجنيه بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة، مما جعل الأسهم المصرية أكثر جاذبية للاستثمار، كما يرجع التأثير الإيجابي إلى إعفاء صناديق الاستثمار في الأسهم المقيدة بالبورصة من ضريبة الدخل ومنح المستثمرين تيسيرات في السداد.
 - سجل قطاع النقل أكبر تراجع في الأداء على مستوى كافة القطاعات خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل مؤشر الأداء تراجع بنحو ١١ نقطة عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة وهو نفس أداء الربع السابق ويمثل تراجعا حادا عن مثيله في الربع المناظر. ويعود هذا التراجع إلى قيود الاستيراد وما تسببت فيه من انخفاض حركة نقل البضائع وتراجع تصدير واستيراد المنتجات مما أدى لتراجع كبير في حجم أعمال هذا القطاع.
- أما على مستوى التوقعات خلال الربع القادم، فقد أعربت قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والنقل عن عدم تفاؤلها بتحسّن الأداء بينما سجلت قطاعات الخدمات المالية والسياحة والاتصالات توقعات إيجابية حيال الأداء
- وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر، الشكل (٦-١):
- سجل قطاع الخدمات المالية أعلى قيم لمؤشر التوقعات على مستوى كافة القطاعات خلال الربع القادم حيث سجل المؤشر قيما أعلى من المستوى المحايد بثلاث نقاط وهي توقعات أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى توقعات بعودة المستثمرين الأجانب لشراء الأسهم المصرية التي أصبحت أكثر جاذبية بعد خفض قيمة الجنيه ورفع أسعار الفائدة علاوة على توقعات بشأن اقتراب الإعلان عن مواعيد طرح مجموعة من الشركات الحكومية في البورصة.
 - وجاءت توقعات قطاع السياحة أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وهي توقعات أفضل من الربعين السابق والمناظر الأمر الذي يمكن إرجاعه لتوقعات بانتعاش حركة السياحة وخاصة المؤتمرات نتيجة استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية
 - سجل مؤشر التوقعات لقطاع الاتصالات للربع القادم قيما أعلى من المستوى المحايد ومن مثيله للربع السابق بنقطة واحدة إلا أنه أداء أقل منه للربع المناظر ويرجع هذا التفاؤل لتوقعات بإلغاء قرار البنك المركزي وتسهيل عملية الاستيراد.

- سجل مؤشر التوقعات لقطاع الصناعات التحويلية قيمة أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وهو نفس أداء الربع السابق إلا أنه يعد تراجع عن الأداء في الربع المناظر. ويُعزى تراجع مؤشر التوقعات إلى توقعات الشركات باستمرار المشكلات المرتبطة بالاستيراد واستمرار موجات التضخم وما ينتج عنها من ارتفاع أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج وركود الأسواق نتيجة تراجع القوي الشرائية.
- جاءت توقعات قطاع التشييد والبناء حيال الربع القادم أقل من المستوى المحايد بنقطة وأقل من الربع السابق إلا أنها أعلى من الربع المناظر. وترتبط التوقعات السلبية ببطء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسن القطاع خاصة فيما يتعلق بالتراخيص ومراجعة اشتراطات قانون البناء الموحد إلى جانب توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المواد الخام والركود في الطلب على العقارات.
- سجل قطاع النقل أقل قيمة للتوقعات على مستوى كافة القطاعات خلال الربع القادم؛ حيث انخفضت قيمة المؤشر بثلاث نقاط عن المستوى المحايد وهي توقعات أقل من الربع السابق وإن كانت أعلى منها في الربع المناظر. ويعكس هذا التراجع توقعات باستمرار مشاكل الاستيراد وتراجع الواردات والصادرات، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية التي لها تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.

الشكل ٦-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

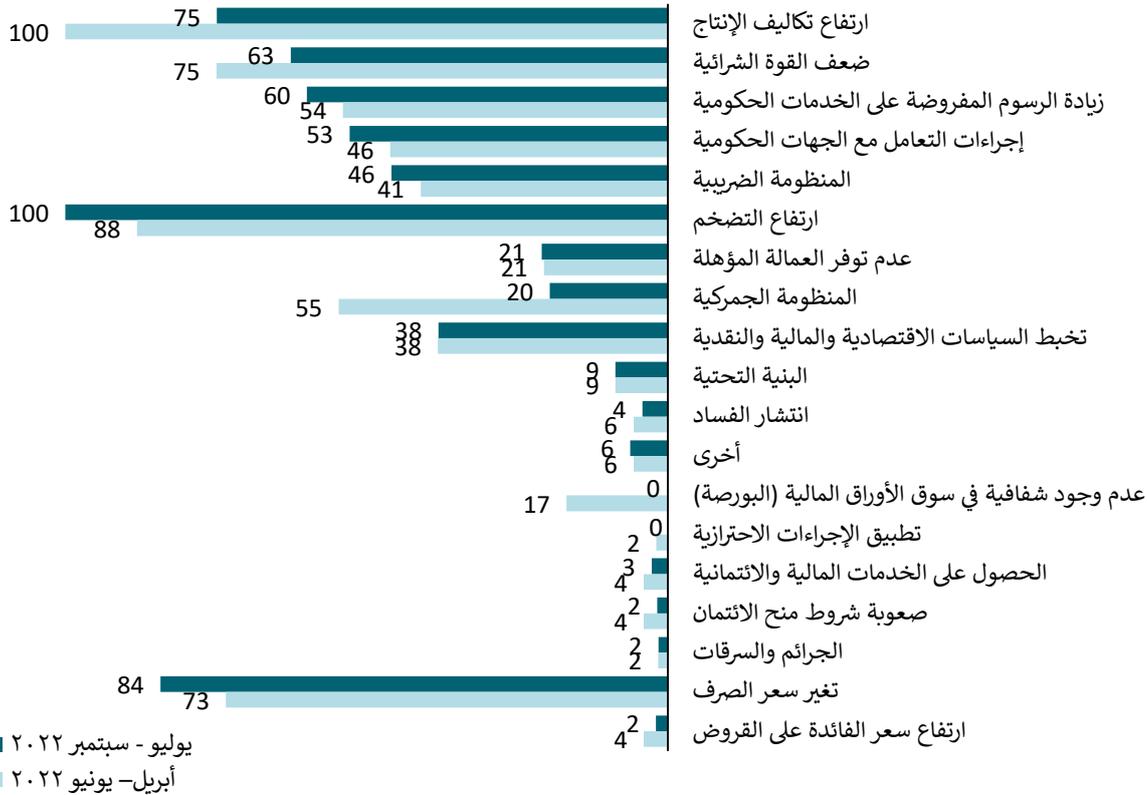


ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

إجماع الشركات بكافة أحجامها ومختلف قطاعاتها على أن ارتفاع التضخم وتغير سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج هم أكبر معوقات تواجهها للربع الثاني على التوالي

يوضح الشكل ١-٢، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يوليو -سبتمبر ٢٠٢٢)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدر التضخم قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة بشكل غير مسبوق محليا وعالميا مقارنة بالربع السابق ويعكس ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المستلزمات خاصة المستوردة للأسباب المحلية والعالمية سالفه الذكر. يليه تغير سعر الصرف؛ حيث تدهورت قيمة الجنيه مما أدى لارتفاع آخر في تكاليف الإنتاج وكذلك أسعار الخامات المستوردة، وأسعار السلع والخدمات كما أن وجود أكثر من سعر صرف بالسوق أدى إلى خروج المستثمرين الأجانب. يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة نقص الخامات وزيادة أسعارها، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالميا، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل. يليهما ضعف القوة الشرائية الناتج عن ارتفاع معدل التضخم وبالتالي ركود الطلب المحلي والعالمي على السلع والخدمات. يلي ذلك زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية دون أن يقابلها تحسن حقيقي فيها، ومنها رسوم التأمينات الاجتماعية والرسوم الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، والرسوم الخاصة بهيئة تنمية الصادرات وهيئة سلامة الغذاء والأمن الصناعي.



الشكل ١-٢:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مؤشر مطمح لشدة المعوقات

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقا محددًا يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح أن معاناة مجتمع الأعمال قد اشتدت بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم وتدهور الجنيه مقابل الدولار ليكون من أكبر المعوقات، وهذا لا يعني حل المعوقات الأخرى بالضرورة.

لا يوجد تباين كبير بين المعوقات وفقا لأحجام الشركات حيث عانت جميعا من ارتفاع معدل التضخم وتغير سعر الصرف مما أسفر عن ارتفاع تكاليف الإنتاج

ويوضح الشكل ٢-٢ المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث يمثل ارتفاع التضخم أكبر معوق يواجه كافة القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى تغير سعر الصرف ويواجه قطاعا الصناعات التحويلية والتشييد والبناء مجموعة متنوعة من المعوقات بخلاف التضخم وتغير سعر الصرف والتي تضم زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية وضعف القوة الشرائية (الشكل ٢-٣).



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

| المعوقات | قطاع الخدمات المالية | قطاع الاتصالات | قطاع النقل | قطاع السياحة | قطاع التشييد والبناء | قطاع الصناعة التحويلية |
|--|----------------------|----------------|------------|--------------|----------------------|------------------------|
| ارتفاع تكاليف الإنتاج | 0 | 81 | 0 | 75 | 96 | 99 |
| زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية | 29 | 50 | 6 | 45 | 84 | 74 |
| إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية | 0 | 69 | 15 | 30 | 66 | 69 |
| ضعف القوة الشرائية | 0 | 34 | 0 | 55 | 100 | 84 |
| المنظومة الضريبية | 77 | 44 | 21 | 43 | 63 | 39 |
| عدم توفر العمالة المؤهلة | 4 | 44 | 0 | 15 | 9 | 29 |
| ارتفاع التضخم | 100 | 100 | 85 | 100 | 98 | 100 |
| المنظومة الجمركية | 0 | 53 | 8 | 0 | 5 | 28 |
| تخط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية | 90 | 28 | 98 | 0 | 0 | 30 |
| انتشار الفساد | 0 | 0 | 8 | 0 | 2 | 6 |
| البنية التحتية | 0 | 19 | 0 | 0 | 13 | 11 |
| تطبيق الإجراءات الاحترازية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| أخرى | 46 | 0 | 8 | 0 | 0 | 0 |
| الجرائم والسرقات | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 1 |
| الحصول على الخدمات المالية والائتمانية | 0 | 19 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| صعوبة شروط منح الائتمان | 0 | 13 | 0 | 0 | 0 | 2 |
| تغير سعر الصرف | 15 | 100 | 100 | 100 | 95 | 86 |
| ارتفاع سعر الفائدة على القروض | 0 | 13 | 0 | 0 | 0 | 2 |
| عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

الشكل ٢-٣:
المعوقات التي
واجهت
مجتمع
الأعمال خلال
الربع محل
الدراسة وفقا
للقطاع



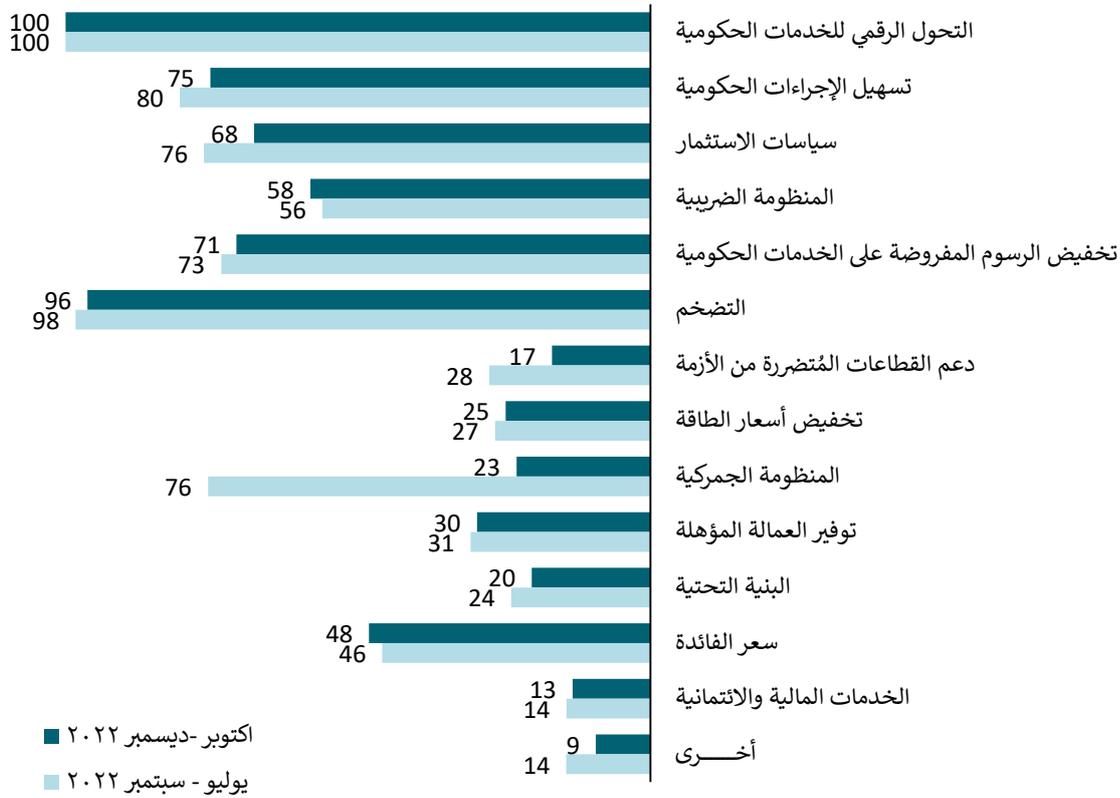
المصدر: نتائج الاستبيان.



أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ودور الدولة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وتسهيل الإجراءات الحكومية؛

واستمر للربع الرابع على التوالي إجماع شركات العينة على أن آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تأتي في صدارة أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية، حيث ترى الشركات أن التنفيذ يتطلب وضع إطار زمني واضح وربط الجهات الحكومية ببعضها وتحسين البنية التحتية وتقوية الشبكات وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظم الجديدة، كما قفز الحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة (الشكل ٢-٤). ولا يوجد تباين كبير بين مختلف الشركات في الأولويات سواء على مستوى الأحجام أو القطاعات المختلفة (الشكلين ٢-٥ و ٢-٦)



الشكل ٢-٤:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال في
مصر
(مؤشر مطبوع
وفقا لأهمية
الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

الشكل ٢-٥: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر
وفقا للحجم

الشركات الكبيرة



المصدر: نتائج الاستبيان.

قطاع
الخدمات
الماليةقطاع
الاتصالاتقطاع
النقلقطاع
السياحةقطاع
التشييد
والبناءقطاع
الصناعة
التحويليةالشكل ٢-٦:
أولويات
تحسين
مناخ
الأعمال في
مصر وفقا
للقطاع

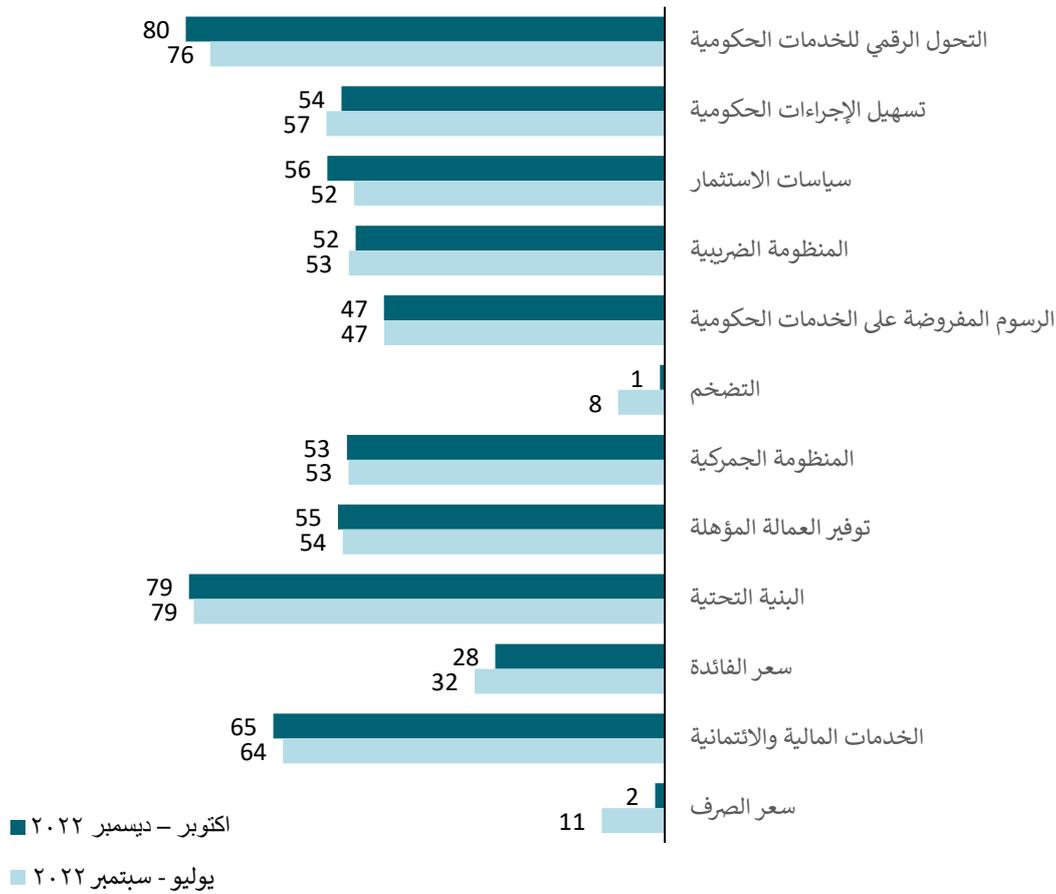
| قطاع الخدمات المالية | قطاع الاتصالات | قطاع النقل | قطاع السياحة | قطاع التشييد والبناء | قطاع الصناعة التحويلية | التحول الرقمي للخدمات الحكومية |
|----------------------|----------------|------------|--------------|----------------------|------------------------|--|
| 92 | 100 | 78 | 100 | 100 | 100 | التحول الرقمي للخدمات الحكومية |
| 7 | 94 | 15 | 89 | 100 | 91 | تسهيل الإجراءات الحكومية |
| 84 | 19 | 52 | 0 | 96 | 73 | سياسات الاستثمار |
| 89 | 34 | 15 | 44 | 83 | 54 | المنظومة الضريبية |
| 38 | 47 | 20 | 53 | 96 | 86 | تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية |
| 100 | 69 | 100 | 58 | 100 | 97 | التضخم |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 43 | 23 | دعم القطاعات المتضررة من الأزمة |
| 5 | 0 | 28 | 0 | 50 | 29 | تخفيض أسعار الطاقة |
| 0 | 44 | 9 | 0 | 15 | 34 | المنظومة الجمركية |
| 7 | 44 | 0 | 22 | 26 | 41 | توفير العمالة المؤهلة |
| 2 | 22 | 0 | 0 | 48 | 25 | البنية التحتية |
| 61 | 28 | 67 | 14 | 43 | 47 | سعر الفائدة |
| 0 | 19 | 9 | 0 | 24 | 16 | الخدمات المالية والائتمانية |
| 59 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | أخرى |

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين التحول الرقمي للخدمات الحكومية، البنية التحتية، الخدمات المالية والائتمانية، وتحسين سياسات الاستثمار خلال الربع القادم

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم البنية التحتية نظراً للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليه تحسين الخدمات المالية والائتمانية يليه تحسن في سياسات الاستثمار (الشكل ٧-٢).



الشكل ٧-٢:
توقعات مجتمع الأعمال لأوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً (وفقاً لنفس منهجية بارومتر الأعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

١-٣ تقييم الأداء

استمرار تراجع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد

أظهرت النتائج انخفاض في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات للشركات الكبيرة محققة فيما أقل من المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر كما انخفض مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية عن المستوى المحايد بنحو ٤ نقاط وهو يعد أداء أفضل بنقطة واحدة منه في الربع السابق، إلا أنه أقل من مثيله خلال الربع المناظر. وأخيرا، ارتفع مؤشر المخزون السلعي خلال الربع محل الدراسة مما يعكس تراجع الإنتاج.

بينما سجلت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أقل من المستوى المحايد إلا أنها أفضل مقارنة بالربع السابق، لكنها لا زالت أقل من الربع المناظر باستثناء استغلال الطاقة الإنتاجية. وانخفاض في مؤشري الصادرات والمخزون السلعي عن المستوى المحايد وكذلك مقارنة بالربع السابق.

الشكل ١-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم
تقييم الأداء

| الشركات الصغيرة والمتوسطة | الشكل ١-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم تقييم الأداء | | الشركات الكبيرة |
|---------------------------|--|------------------------------|-----------------|
| 46 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢ | الإنتاج | 41 |
| 37 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | 50 |
| 51 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢١ | | 67 |
| 43 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢ | المبيعات المحلية | 31 |
| 36 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | 47 |
| 50 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢١ | | 63 |
| 48 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢ | الصادرات | 42 |
| 53 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | 50 |
| 46 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢١ | | 75 |
| 49 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢ | استغلال الطاقة الإنتاجية | 46 |
| 39 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | 45 |
| 47 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢١ | | 51 |
| 47 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢٢ | المخزون السلعي* | 56 |
| 58 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | 54 |
| 55 | يوليو-سبتمبر ٢٠٢١ | | 44 |

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع في أسعار المدخلات ومؤشر الأجور، مما انعكس في صورة ارتفاع كبير في أسعار المنتجات النهائية على مستوى كافة أحجام الشركات

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاعا كبيرا في أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة استمرار العوامل الدافعة لذلك محليا وعالميا بل وتفاقمها، فعالميا شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا ملحوظا خلال الربع محل الدراسة خاصة بعد الحرب الروسية - الأوكرانية ومحليا ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، كما ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظرا لاضطراب سلاسل التوريد العالمية، وبطء حركة الحاويات، وتأخر مدد التسليم، علاوة على ما واجهته الشركات محليا من بطء إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن بأضعاف السعر المعتاد، بالإضافة إلى زيادة تكاليف التشغيل بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الأجور للشركات الكبيرة نتيجة الموجة التضخمية، وانعكس كل ما سبق في صورة ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات. وكان الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أكبر في حالة الشركات الكبيرة عنه للشركات المتوسطة والصغيرة (الشكل ٣-٢).

| الشكل ٣-٢: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم | | تقييم الأداء | |
|--|---------------------------|-------------------------|-------------------------|
| الشركات الكبيرة | الشركات الصغيرة والمتوسطة | تقييم الأداء | تقييم الأداء |
| 67 | 68 | أسعار المنتجات النهائية | أسعار المنتجات النهائية |
| 63 | 67 | 67 | 67 |
| 65 | 58 | 65 | 58 |
| 6 | 8 | أسعار المدخلات* | أسعار المدخلات* |
| 10 | 17 | 10 | 17 |
| 7 | 6 | 7 | 6 |
| 54 | 54 | الأجور | الأجور |
| 52 | 57 | 52 | 57 |
| 51 | 51 | 51 | 51 |

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

بمقارنة مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع الحالي بالربعين السابق والمناظر يتضح أنها تتجاوز قيم الربع السابق والربع المناظر محققة قيما أعلى من المحايد.

انخفاض كبير في مؤشر أسعار المدخلات، حيث سجل انخفاض لكافة الشركات مقارنة بالسابق أي ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

ارتفاع في مؤشر الأجور بالنسبة للشركات الكبيرة مقارنة بالربعين السابق والمناظر حيث حققت قيما أعلى بأربع نقاط من المحايد بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أعلى من المحايد بأربع نقاط ولكنها أقل من الربع السابق وبوتيرة أقل حدة من الربع المناظر.

تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وانخفاضه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات.

• أظهرت نتائج الشركات الكبيرة ثبات أداء مؤشر الاستثمار عند مستوى أعلى من المحايد بنقطة واحدة مثل الربع السابق ولكنه أقل من الربع المناظر بست نقاط، بينما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الحالي انخفاضا بمؤشر الاستثمار بنقطة واحدة عن المستوى المحايد، وإن كان أقل من السابق بنقطة واحدة محققا نفس قيم الربع المناظر (الشكل ٣-٣).

• أظهرت نتائج الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة قيما لمؤشر التشغيل أقل من المستوى المحايد، ويعد أداء المؤشر للشركات الصغيرة أقل من الربعين السابق والمناظر، بينما في حالة الشركات الكبيرة لم يتغير الأداء عن الربع المناظر إلا أنه أفضل قليلا من الربع السابق.

| الشكل ٣-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم | | | | الشركات الكبيرة |
|---|---------------------|--|---------------------|-----------------|
| الشركات الصغيرة والمتوسطة | تقييم الأداء | | | |
| 49 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | الاستثمار  | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 51 |
| 50 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | 51 |
| 49 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢١ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢١ | 57 |
| 48 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | التشغيل  | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 49 |
| 49 | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | | أبريل - يونيو ٢٠٢٢ | 47 |
| 49 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢١ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢١ | 49 |

المصدر: نتائج الاستبيان.

٢-٣ توقعات الأداء

توقعات متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الكبيرة، وغير متفائلة بالنسبة للمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سجل مؤشر توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة أداء غير متفائل حيال المبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية حيث انخفضت قيم مؤشريها عن المستوى المحايد. في حين ظلت توقعات مؤشر الإنتاج مستقرة عند المستوى المحايد، وجاءت التوقعات حيال قيم مؤشر الصادرات متفائلة حيث تجاوزت المستوى المحايد. وجاءت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية أعلى من مثيلتها خلال الربع المناظر وأقل من الربع السابق باستثناء استغلال الطاقة الإنتاجية. وتحسن مؤشر الصادرات مقارنة بالربع السابق إلا أنه مازال أقل كثيرا من الربع المناظر.

وأدلت الشركات الكبيرة بتوقعات متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية في الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢) حيث ارتفعت قيم المؤشرات عن المستوى المحايد وإن كانت لا تزال أقل كثيرا من الربع المناظر باستثناء مؤشر استغلال الطاقة الإنتاجية. بينما سجل مؤشر المبيعات المحلية قيمة أقل من المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر وربما يعزى ذلك إلى التوقعات بعدم تعافي الاقتصاد الفترة القادمة وانخفاض الطلب الداخلي، وكذلك استمرار التحديات المحلية التي تواجه مجتمع الأعمال (الشكل ٤-٣).

| الشكل ٤-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم | | | | الشركات الكبيرة |
|--|----------------------|---|----------------------|-----------------|
| الشركات الصغيرة والمتوسطة | التوقعات | | | |
| 50 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | الإنتاج  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 59 |
| 52 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 53 |
| 44 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 68 |
| 49 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | المبيعات المحلية  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 48 |
| 50 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 50 |
| 42 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 64 |
| 52 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | الصادرات  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 52 |
| 49 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 48 |
| 58 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 71 |
| 49 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | استغلال الطاقة الإنتاجية  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 54 |
| 47 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 49 |
| 44 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 50 |
| 51 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | المخزون السلعي*  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 47 |
| 52 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 53 |
| 52 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 41 |

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات وانعكاس ذلك في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات

تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية خلال الربع القادم حيث سجلت قيما أعلى من المستوى المحايد وأعلى من مثيلتها للربع المناظر. كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور للشركات الكبيرة خلال الربع القادم حيث سجل المؤشر قيما أعلى من المستوى المحايد وأعلى من مثيله للربعين السابق والمناظر؛ حيث تشهد هذه الفترة الزيادة السنوية المعتادة للأجور على مستوى شركات القطاع الخاص. كما حقق مؤشر الأجور للشركات الصغيرة والمتوسطة قيما مساوية للمستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر (الشكل ٣-٥).

| الشركات الصغيرة والمتوسطة | الشكل ٣-٥: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم والتوقعات | | | | الشركات الكبيرة |
|---------------------------|--|---|----------------------|--------|-----------------|
| | التوقعات | أسعار المنتجات النهائية | أسعار المدخلات* | الأجور | |
| 63 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ |  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 67 | |
| 60 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 67 | |
| 58 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 57 | |
| 23 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ |  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 15 | |
| 31 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 11 | |
| 25 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 36 | |
| 50 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ |  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 54 | |
| 52 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 50 | |
| 51 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 51 | |

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بارتفاع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الكبيرة وانخفاض طفيف في مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة

توقعت الشركات الكبيرة ارتفاع مؤشري الاستثمار والتشغيل خلال الربع القادم عن المستوى المحايد، وهو أداء أفضل من مثيله للربعين السابق والمناظر. بينما تظل قيم مؤشري التشغيل والاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من المستوى المحايد وأقل منها للربع المناظر مما يعكس حدة المشكلات التي تعاني منها وتوقعاتها باستمرارها. كما تتوقع الشركات الصغيرة ثبات مؤشر التشغيل أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من المناظر بنقطة واحدة. وانخفاضا طفيفا في مؤشر الاستثمار أقل من المحايد بنقطة وأقل من السابق بنقطة وأقل من المناظر بنقطتين (الشكل ٣-٦).

| الشركات الصغيرة والمتوسطة | الشكل ٣-٦: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم والتوقعات | | | | الشركات الكبيرة |
|---------------------------|---|---|----------------------|----|-----------------|
| | التوقعات | الاستثمار | التشغيل | | |
| 49 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ |  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 51 | |
| 50 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 50 | |
| 51 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 50 | |
| 49 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ |  | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٢ | 52 | |
| 49 | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | | يوليو - سبتمبر ٢٠٢٢ | 49 | |
| 50 | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | | أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١ | 50 | |

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م ١: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو-أغسطس-سبتمبر ٢٠٢٢)

ملحق الجداول

| المؤشر | قطاع الخدمات المالية | | | قطاع الاتصالات | | | قطاع النفط | | | قطاع السياحة | | | قطاع التشييد والبناء | | | قطاع الصناعة التحويلية | | | | |
|--------------------------|----------------------|------------|------|----------------|------------|------|------------|------------|------|--------------|------------|------|----------------------|------------|------|------------------------|------------|------|----|----|
| | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | | |
| النشاط الاقتصادي | 63 | أقل | أعلى | 49 | أقل | أعلى | 39 | أقل | أعلى | 55 | أقل | أعلى | 45 | أقل | أعلى | 44 | أقل | أعلى | | |
| الإنتاج المحلي | 100 | 0 | 100 | 64 | 13 | 38 | 21 | 75 | 17 | 83 | 0 | 20 | 39 | 36 | 64 | 0 | 31 | 60 | 30 | 10 |
| الصادرات | 100 | 0 | 100 | 64 | 13 | 38 | 21 | 75 | 17 | 83 | 0 | 20 | 39 | 36 | 64 | 0 | 21 | 73 | 25 | 2 |
| المخزون | - | - | - | 50 | 33 | 33 | 42 | 29 | 71 | 0 | - | - | - | - | - | - | 45 | 38 | 38 | 25 |
| مستوى الاستهلاك الإجمالي | 100 | 0 | 100 | 50 | 13 | 75 | 21 | 75 | 17 | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 0 | 43 | 40 | 42 | 19 |
| أسعار المنتجات النهائية | 50 | 6 | 88 | 62 | 0 | 63 | 50 | 0 | 100 | 0 | 71 | 0 | 40 | 60 | 57 | 43 | 82 | 0 | 22 | 78 |
| أسعار المدخلات الوسيطة | 0 | 0 | 100 | 0 | 0 | 100 | - | - | - | 0 | 0 | 100 | 18 | 0 | 21 | 79 | 6 | 0 | 7 | 93 |
| مستوى الأجور | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 52 | 0 | 92 | 8 | 53 | 0 | 90 | 10 | 58 | 0 | 56 | 0 | 80 | 20 |
| المخاطر الأساسية | 52 | 0 | 94 | 50 | 13 | 75 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 49 | 3 | 97 | 0 |
| التشغيل | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 47 | 12 | 87 | 2 |

جدول م ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر ٢٠٢٢)

| المؤشر | قطاع الخدمات المالية | | | قطاع الاتصالات | | | قطاع النفط | | | قطاع السياحة | | | قطاع التشييد والبناء | | | قطاع الصناعة التحويلية | | | | | | | | |
|--------------------------|----------------------|------------|------|----------------|------------|------|------------|------------|------|--------------|------------|------|----------------------|------------|------|------------------------|------------|------|-----|----|----|----|----|----|
| | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | مؤشر 2 | نسبة مئوية | أقل | | | | | | |
| النشاط الاقتصادي | 53 | أقل | أعلى | 51 | أقل | أعلى | 47 | أقل | أعلى | 52 | أقل | أعلى | 49 | أقل | أعلى | 49 | أقل | أعلى | | | | | | |
| الإنتاج المحلي | 57 | 19 | 44 | 38 | 57 | 0 | 75 | 25 | 44 | 33 | 50 | 17 | 56 | 0 | 80 | 20 | 52 | 0 | 93 | 7 | 49 | 20 | 62 | 18 |
| الصادرات | 57 | 19 | 44 | 38 | 57 | 0 | 75 | 25 | 39 | 42 | 50 | 8 | 56 | 0 | 80 | 20 | 52 | 0 | 93 | 7 | 46 | 25 | 63 | 13 |
| المخزون | - | - | - | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 53 | 17 | 58 | 25 |
| مستوى الاستهلاك الإجمالي | 57 | 19 | 44 | 38 | 50 | 0 | 100 | 0 | 41 | 42 | 42 | 17 | 53 | 0 | 90 | 10 | 50 | 0 | 100 | 0 | 49 | 12 | 82 | 7 |
| أسعار المنتجات النهائية | 50 | 0 | 100 | 57 | 0 | 75 | 25 | 48 | 8 | 92 | 0 | 53 | 0 | 90 | 10 | 67 | 0 | 50 | 50 | 76 | 0 | 32 | 68 | |
| أسعار المدخلات الوسيطة | 50 | 0 | 100 | 33 | 0 | 50 | 50 | - | - | - | 50 | 0 | 100 | 0 | 18 | 0 | 21 | 79 | 15 | 0 | 18 | 82 | 5 | |
| مستوى الأجور | 52 | 0 | 94 | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 50 | 0 | 51 | 0 | 95 | 5 | 5 | |
| المخاطر الأساسية | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 50 | 0 | 50 | 0 | 50 | 3 | 95 | 2 |
| التشغيل | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 100 | 0 | 50 | 0 | 50 | 0 | 50 | 0 | 50 | 3 | 93 | 3 |

١ تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط المؤشرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

ملحق الجداول (تابع)

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(يوليو-أغسطس-سبتمبر ٢٠٢٢)^١

| المتغير | الشركات الصغيرة والمتوسطة | | | الشركات الكبيرة | | |
|--------------------------------|---------------------------|----------------|------|-------------------|----------------|------|
| | مؤشر ^٢ | النسبة المئوية | أعلى | مؤشر ^٢ | النسبة المئوية | أعلى |
| النشاط الاقتصادي | 46 | أقل | أعلى | 44 | أقل | أعلى |
| الإنتاج | 46 | 42 | 28 | 31 | 45 | 32 |
| المبيعات المحلية | 43 | 45 | 26 | 28 | 62 | 24 |
| الصادرات | 48 | 33 | 39 | 28 | 38 | 50 |
| المخزون | 47 | 27 | 38 | 35 | 42 | 32 |
| مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية | 49 | 21 | 60 | 18 | 23 | 68 |
| الأسعار | | | | | | |
| أسعار المنتجات النهائية | 68 | 1 | 46 | 53 | 0 | 50 |
| أسعار المدخلات الوسيطة | 8 | 0 | 9 | 91 | 0 | 6 |
| مستوى الأجور | 54 | 0 | 85 | 15 | 0 | 86 |
| المدخلات الأساسية | | | | | | |
| الاستثمار | 49 | 3 | 96 | 1 | 0 | 95 |
| التشغيل | 48 | 9 | 90 | 1 | 5 | 95 |

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر ٢٠٢٢)^١

| المتغير | الشركات الصغيرة والمتوسطة | | | الشركات الكبيرة | | |
|--------------------------------|---------------------------|----------------|------|-------------------|----------------|------|
| | مؤشر ^٢ | النسبة المئوية | أعلى | مؤشر ^٢ | النسبة المئوية | أعلى |
| النشاط الاقتصادي | 48 | أقل | أعلى | 50 | أقل | أعلى |
| الإنتاج | 50 | 16 | 68 | 15 | 14 | 45 |
| المبيعات المحلية | 49 | 18 | 66 | 16 | 24 | 57 |
| الصادرات | 52 | 6 | 83 | 11 | 19 | 56 |
| المخزون | 51 | 17 | 69 | 14 | 16 | 58 |
| مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية | 49 | 13 | 79 | 8 | 9 | 68 |
| الأسعار | | | | | | |
| أسعار المنتجات النهائية | 63 | 1 | 58 | 41 | 0 | 50 |
| أسعار المدخلات الوسيطة | 23 | 0 | 30 | 70 | 0 | 18 |
| مستوى الأجور | 50 | 0 | 99 | 1 | 0 | 86 |
| المدخلات الأساسية | | | | | | |
| الاستثمار | 49 | 2 | 98 | 0 | 0 | 95 |
| التشغيل | 49 | 2 | 98 | 0 | 0 | 91 |

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.